

خدمات المحاسب المعتمد في ظل تبني الرقمنة في الجزائر

Certified accountant services in light of the adoption of digitalization in Algeria

إيمان نواره¹¹ جامعة لويسسي علي البلدية 2، الجزائر، nimene23@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/03/12

تاريخ الاستلام: 2022/04/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تجربة التحول الرقمي في الجزائر مع تقديم خدمات المحاسب المعتمد، و التعرف على واقع رقمنة الإدارات التي تتعامل معها مكاتب المحاسبة في الجزائر. تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: مكاتب المحاسبة في الجزائر تأثرت بالرقمنة من جانب تحسين العمليات وتحديث الخدمات. وقدمت الدراسة العديد من التوصيات منها: التوسع في رقمنة الخدمات على كافة الإدارات وتفعيل جانب الدفع الإلكتروني من خلال تعميم إلزامية التعامل بهذه التقنية على نطاق واسع. كلمات مفتاحية: الرقمنة، التحول الرقمي، المحاسب المعتمد، خدمات مكاتب المحاسبة.

تصنيفات JEL: O33، M41، M40، M49

Abstract:

This study aims to presentation the experience of digital transformation in Algeria with the introduction of the profession of certified accountant. . And identify the reality of the digitalization of administrations which accounting office deal with

In this study we adopted the descriptive and analytical approach, the study reached several results, the most important of which are : accounting offices in Algeria have been affected by digitalization by improving operations and modernisation of services.

The study made many suggestions, including: expanding the digitalization of services for all administrations and activating the electronic payment aspect by circulating the obligation to deal with this technology on a large scale.

Keywords: digitalization; digital transformation; Certified Accountant; Accounting offices services.

Jel Classification Codes: O33, M41, M40, M49

1. مقدمة:

شهد العالم تطورات تكنولوجية هائلة برزت معها الحاجة نحو تطوير التعاملات عبر الأنترنت مع تحول الأنشطة نحو العالم الرقمي. والجزائر بدورها أولت إهتماما لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تجسد في تبني نظام الإدارة الإلكترونية الذي أفرز جملة من الإصلاحات في القوانين والتشريعات وتم الشروع في إصلاحات مست العديد من القطاعات التي شهدت تحولا رقميا تميز بتفعيل الخدمات الإلكترونية مع تقليص الوثائق، الملفات والسرعة في إنجاز الخدمات وهو ماتعنيه الرقمنة.

فالحديث عن الرقمنة في الجزائر بدأ سنة 2013 البداية كانت بقطاعي العدالة والداخلية، لكن حاليا الخدمات والمنصات الرقمية متوفرة ومتاحة لدى كافة الوزارات وعبر جل القطاعات والإدارات .

ويمكن القول أن هذا التحول كان له أثر على المواطنين والمهنيين على حد سواء. فالمحاسب المعتمد بصفته مزاوول لمهنة المحاسبة في الجزائر ساير هذا التحول الرقمي في العديد من واجباته المهنية نتيجة تعامله مع العديد من الإدارات في سياق اداء مهامه وتقديم خدمات لزيائنه.

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع التحولات الرقمية التي تشهدها الإدارات ذات الصلة بالخدمات المقدمة من طرف مكاتب المحاسبة التي يتعامل معها المحاسب المعتمد في الجزائر على غرار: المديرية العامة للضرائب، صناديق التأمين الإجتماعي والمركز الوطني للسجل التجاري. حيث تشهد هذه الإدارات نقلة نوعية في مجال الرقمنة استجابة لمقتضيات التحولات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

إشكالية الدراسة: في ظل كل ما سبق نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

❖ **كيف تتم خدمات المحاسب المعتمد في ظل تبني الجزائر للرقمنة ؟**

تندرج تحت الإشكالية المطروحة مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحول الرقمي والرقمنة ولماذا توجهت إليه الجزائر؟

- ماهي الخدمات التي يقدمها المحاسب المعتمد ؟

- ماهي الإدارات التي تبنت الرقمنة ويتعامل معها المحاسب المعتمد في الجزائر؟

فرضية الدراسة: تم اعتماد الفرضية التالية كإجابة مبدئية عن الإشكالية المطروحة:

- إن توجه الجزائر نحو الرقمنة، أدى إلى تحسين خدمات مكاتب المحاسبة خاصة في تعاملاتها مع مختلف الإدارات العمومية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى عرض التحول الرقمي والرقمنة في الجزائر وتقديم مهنة المحاسب المعتمد ومختلف

الخدمات التي يقدمها والإدارات ذات الصلة بالخدمات المقدمة مع إبراز كيفية سير هذه الخدمات في ظل تبني الرقمنة الجزائر.

منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية.

أقسام الدراسة: إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة يتم عبر التطرق إلى المحاور التالية:

- التحول الرقمي والرقمنة في الجزائر؛

- ممارسة مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر؛

- رقمنة الإدارات المعنية بخدمات المحاسب المعتمد في الجزائر.

2. التحول الرقمي والرقمنة في الجزائر:

1.2 ماهية التحول الرقمي:

إن تناول مفهوم التحول الرقمي في بيئة الأعمال التجارية في عصر عولمة الإقتصاد الحالي يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال واقتصاديات الأعمال. ويركز المفهوم على أهمية التغيير في بيئة الأعمال سواء كان ذلك من منظور تنظيمي أو منظور مرتبط باحتياجات المستخدمين والعملاء. وارتبط المفهوم ارتباط وثيق بالتطورات التكنولوجية الكبيرة التي تهدف إلى خلق أو تطوير نماذج مبتكرة للأعمال من شأنها أن تحدث تطوير لمجالات الأعمال المختلفة. (محمد، 2021، الصفحات 29-30)

- **التحول الرقمي حسب زين عبد الهادي (1999):** " هو عملية التحويل التي تتم للوثائق من الأشكال التقليدية المطبوعة إلى الشكل الإلكتروني الرقمي بما فيها عمليات النشر الإلكتروني ". (مصطفى، 2021، الصفحات 711-712)

- **التحول الرقمي حسب البنك الدولي:** " مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الإلكترونية، وبفضل هذه التكنولوجيا استقى الإقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجيا ملائمة، مما أدى إلى ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة ". (قطاف، 2021، صفحة 1006)

- **التحول الرقمي حسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD, 2018):** " مفهوم يشير إلى الآثار الإقتصادية والمجتمعية للرقمنة التي تعني تحويل البيانات والعمليات التناظرية إلى تنسيق يمكن للآلة قراءته، وتعتبر الرقمنة بأنها استخدام التقنيات والبيانات الرقمية بالإضافة إلى ترابطها الذي ينتج عنه تغييرات جديدة أو تغييرات في الأنشطة الحالية ". (محمد، 2021، صفحة 20)

2.2 الخدمة... ومتطلبات التحول الرقمي في الجزائر:

في الوقت الذي أصبح بالإمكان إدارة مختلف العمليات في أجزاء من الثانية، لم يعد مستساغاً أن تكتفي الإدارة العمومية الجزائرية على ذات الأدوات والهيكل والتجهيزات التقليدية في إدارتها، بل لا بد لها من عصنة أعمالها بما يتناسب والمتطلبات الحديثة وبأبعاد إضافية:

- الخدمة عن بعد التي تمكن المتعامل من تنفيذ معاملاته دون أن يكون ملزماً بالحضور إلى مقر المؤسسة عبر إتاحة التواصل السمعي البصري؛

- تلقي وقبول الوثائق الإلكترونية واعتمادها واثقا رسمية؛

- التعامل بالوثائق الإلكترونية بين المؤسسة والمتعاملين.

الإدارة الإلكترونية يمكن أن ترتقي إلى المستوى الذي تلبي فيه شرط التكامل المفترض مع جمهورها تلبية لمتطلبات العصنة حيث توفر:

- سيولة وانسياب المعلومات؛

- انخفاض تكاليف العمل الإداري؛

- انعدام الزمان والمكان؛
 - انفتاح الإدارة على المتعاملين؛
 - إيجاد بديل للأرشيف التقليدي. (العبوي، 2020، صفحة 67)
- 3.2 أهداف الرقمنة الإدارية:**
- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات؛
 - زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات؛
 - استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخلص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة؛
 - إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء؛
 - القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به؛
 - التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث؛
 - إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والإستفادة منها في أي وقت كان. (عبد اللاوي، 2017، صفحة 63)

3. ممارسة مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر:

لقد حدد القانون 10-01 الذي ألغى أحكام القانون 91-08 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد شروط كيفية ممارسة هذه المهن الثلاث (عجيلة، 2019، صفحة 54). وفيما يلي سيتم تقديم مهنة المحاسب المعتمد:

1.3 تعريف المحاسب المعتمد:

يعد محاسب معتمد " المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010)

يتولى المحاسب المعتمد تسيير مكتب واحد لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته ويمكن أن يسيره في شكل شركة أو تجمع. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010، صفحة 6)

وعليه يمكن للمحاسب المعتمد أن يمارس مهامه كشخص طبيعي أو شخص معنوي.

2.3 الجهات المستفيدة من خدمات المحاسب المعتمد في الجزائر:

كل الجهات الملزمة بمسك محاسبة مالية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين غير متوفرين على خدمات وظيفة المحاسبة المالية داخليا يمكنهم اللجوء خارجيا إلى المحاسب المعتمد لمسك محاسبة مالية حسب (SCF).

وقد حددت المادة (4) من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي مجال تطبيقه كمايلي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- وتشير المادة (5) من القانون 07-11 إلى أنه يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007، صفحة 3)

3.3 مهام المحاسب المعتمد في الجزائر:

يقدم المحاسب المعتمد خدمات وإستشارات جبائية ومالية كمايلي:

الجدول (1): مهام المحاسب المعتمد

الخدمات	مهام المحاسب المعتمد
خدمات التسيير المتابعة الإستشارة	- اعداد كشف الأجور ويومية الأجور (Les Fiches de Paie)؛ - اعداد وتقدم الميزانية المحاسبية السنوية؛ - الرد على المراسلات الجبائية وشبه الجبائية ومتابعتها؛ - اعداد التصريحات الجبائية؛ - اعداد وتقدم التصريحات الجبائية السنوية والشهرية (CNAS CACOBATPH)؛ - استخراج شهادة أداء المستحقين وشهادة عدم الإخضاع.
خدمات جبائية	- تعيين وضبط الدفاتر المحاسبية وكذا الميزانية المحاسبية؛ - مسك وإعداد وتقدم الميزانية الجبائية السنوية؛
المساعدة والتمثيل	يمكن للمحاسب المعتمد أن يساعد زبونه أمام مختلف الإدارات المعنية: - أمام إدارة الضرائب، الضمان الإجتماعي، صندوق البطالة والصندوق الوطني للتأمين لغير الأجراء؛ - أمام مفتشية العمل؛ - أمام السجل التجاري ومديرية التجارة؛ - أمام الخزينة العمومية؛ - أمام البنوك والمؤسسات الإستثمارية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010، صفحة 7)
- (المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، 2022)

الجدول (2): أهم الإدارات ذات الصلة بخدمات مكاتب المحاسبة في الجزائر

المهام	الإدارة المعنية
إعداد تصريحات جبائية	إدارة الضرائب

	إعدادات تصاريحات: G12، IRG، IBS، G50
إدارات التأمين الإجتماعي	إعدادات تصاريحات إجتماعية إعدادات تصاريحات: DAC، DAS، CACOBATPH، CNAS، ...CASNOS
مفتشية العمل	مسك الدفاتر والسجلات القانونية التسجيل والمتابعة على الدفاتر والسجلات منها: دفتر الأجور، سجل العمال، سجل حوادث العمل
المركز الوطني للسجل التجاري	إعدادات تصاريحات إدارية الإشهار القانوني للحسابات الإجتماعية...
إدارة البنك	تقديم خدمات مالية أخرى دراسة جدوى المشاريع، تقديم ملف طلب القرض....

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح مما سبق أن المحاسب المعتمد:

- يتولى مسك محاسبة زبائنه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين؛
 - يقوم بتسيير أجور العمال وإعدادات تصريح وعاء إشتراكات الضمان الإجتماعي (DAC) إلى جانب التصريح السنوي للأجور والعمال (DAS)؛
 - يقوم بإعدادات تصريح وعاء إشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية (DAC) إلى جانب التصريح السنوي للأجور والعمال (DAS) لزبائنه الناشطين في قطاع البناء، الري والأشغال العمومية؛
 - يقوم بإعدادات مختلف التصاريحات الجبائية والإدارية لزبائنه ومتابعة كل السجلات القانونية... إلخ
- تأدية هذه المهام له صلة مباشرة بالعديد من الإدارات العمومية، وبالنظر لرقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر سيتم عرض تجارب رقمية لبعض الإدارات التي تتعامل معها مكاتب المحاسبة بصفة مباشرة وهي:
- صناديق التأمين الإجتماعي؛
 - إدارة الضرائب؛
 - المركز الوطني للسجل التجاري.

4.رقمنة الإدارات المعنية بخدمات المحاسب المعتمد في الجزائر:

1.4.الرقمنة على مستوى صناديق التأمين الإجتماعي:

1.1.4 تعريف نظام التأمينات الإجتماعية:

- يعرف التأمين الإجتماعي بأنه شكل من أشكال التأمين الحكومي ينظمه قانون الضمان الإجتماعي للدولة، وهو إلزامي لأصحاب الأعمال والعمال وفق نسب وقواعد محددة.(إلهام، 2020، صفحة 337)
- يتكون نظام التأمينات الإجتماعية من خمسة مؤسسات أساسية هي:
- الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)؛

- الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)؛
- الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)؛
- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء، الري والأشغال العمومية (CACOBATH)؛
- الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة (CNAC). (إلهام، 2020، الصفحات 340-341)
- سيتم تقديم أهم الخدمات الرقمية على مستوى CNASCACOBATH / :

2.1.4 مظاهر الرقمنة على مستوى صندوق CNAS

- **التصريح عن بعد:** يوفر الصندوق لجميع المستخدمين إمكانية التصريح بإشتراكات الضمان الإجتماعي عن بعد عبر بوابة " التصريح عن بعد " 24 سا / 24 طيلة أيام الأسبوع مجاناً وبكل أمان.
- **الدفع الإلكتروني:** تسمح هذه الخدمة للمستخدمين بتسديد اشتراكات الضمان الإجتماعي عبر بوابة التصريح عن بعد بصفة فورية وبكل أمان، 24 سا / 24 على مدار الأسبوع، دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة عن طريق استعمال البطاقة البنكية. (الحبيب، 2019، صفحة 56)
- **التسجيلات والإنتساب عن بعد:** تخص هذه الخدمة الإنخراط في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للمتسبين الجدد. (موقع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، 2022)

3.1.4 مظاهر الرقمنة على مستوى صندوق CACOBATH

- بإمكان الراغبين في إنشاء مؤسسة في قطاعات البناء، الأشغال العمومية والري إرسال ملفات إنتسابهم عن بعد دون تنقل عبر بوابة **tasrihatcom**؛
- تصريح ودفع الإشتراكات عن بعد؛
- مقارنة التصريح السنوي للأجور والأجراء المرسل من طرف المؤسسات مع قاعدة بيانات الصندوق؛
- رقمنة سجل الشكاوي والإقتراحات عبر المحطات التفاعلية للصندوق. (موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، 2022)

2.4 الرقمنة على مستوى المديرية العامة للضرائب:

- شهد المخطط التنظيمي الجديد للإدارة الضريبية إحداث هياكل جديدة كمديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية وزيادة واتساع رقعة نسيج المكلفين بالضريبة مما يتطلب إمكانات مادية وعصرية. (علي، 2017، الصفحات 70-71)

وفي هذا الإطار باشرت الإدارة الجبائية اصلاحات جوهرية تنفيذا لبرنامج عصرنه القطاع ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، كخطوة أساسية تم تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت والأنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه. وتمثلت أهم الإصلاحات المتبعة للوصول إلى رقمنة المديرية العامة للضرائب فيما يلي:

الجدول (3): الإجراءات المتعلقة برقمنة المديرية العامة للضرائب في الجزائر

المجال	الإجراءات
تأسيس الملف الجبائي	قامت المديرية العامة للضرائب بتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية لتوفير الوقت للمكلفين بالضريبة، حيث تم تبسيط كيفية إنشاء الملفات الجبائية وكذلك الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية وهذا كخطوة أولى نحو الإستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي والتحول نحو الملف الجبائي الرقمي.
الحصول على رقم التعريف الجبائي	- اعتماد تقنية للحصول على رقم التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب التزقيم من طرف المكلف بالضريبة، من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني واتباع الخطوات للحصول على الرقم (Immatriculation fiscale en ligne)؛ - نافذة التوثيق الجبائي: تتعلق برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث تسمح بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المعاملين وهو ما يساعد على إضفاء الشفافية والمصادقية في التعاملات.
الحصول على الوثائق الجبائية	- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، (قوانين جبائية، قوانين مالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة... إلخ)؛ - تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق والتصريحات الجبائية وحساب الضريبة واكتساب التصريحات من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية؛ - اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به؛ - طلب التوطين البنكي عن بعد: خدمة متاحة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي جبايتك؛
التصريح عن بعد و الدفع الإلكتروني	- اعتماد تقنية التصريح عبر الأنترنت (Télé Déclaration) والدفع الإلكتروني من خلال بوابة للتصريح الإلكتروني جبايتك (JIBAYATIC) بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى يحدّث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداء من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني؛ - إطلاق البوابة الإلكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع الإلكتروني منذ جويلية 2021.
الرقابة الجبائية	- إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي؛ - التحول التدريجي نحو إرساء واعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- (سفيان ر.، 2018، صفحة 9)

- (سفيان ق.، 2020، الصفحات 475-476)

- (موقع المديرية العامة للضرائب، 2022)

بخصوص نظام الدفع والتصريح الإلكتروني تقرر حوله إصلاحين:

الأول : بإعتماد تقنية التصريح عبر الأنترنت (Télé Déclaration) والدفع الإلكتروني من خلال بوابة للتصريح الإلكتروني

جبايتك (JIBAYATIC) بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) ابتداء من جانفي 2018.

أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب فإن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم وقد تم وضع 23 مركز نموذجي للتعريف بالعملية والإطلاع على سير هذا التطبيق المعلوماتي قبل تعميمه على جميع المراكز.

الثاني: بإطلاق البوابة الإلكترونية "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد تم الشروع فيها منذ شهر جويلية 2021. الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عن بعد.

تقدم بوابة "مساهمتك" خدمات للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولاية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولاعلى مركز جوارى للضرائب.

في البداية سيتم تنفيذ خدمات البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة لمديريات الضرائب وهران شرق ووهران غرب. يخضع اللجوء إلى هذه الصيغة من التصريح ودفع الضرائب عبر الأنترنت إلى الإنخراط الطوعي.

وسيتعمم عملية التصريح والدفع عبر الأنترنت بالولايات التي ليس لديها مراكز ضرائب. (موقع المديرية العامة للضرائب، 2022)

4.3. الرقمنة على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري:

يقوم المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) بدور رئيسي هام في تحريك عجلة التجارة والإقتصاد، كما يمارس وظائف عديدة منها: الوظيفة القانونية، الوظيفة الإحصائية إلى جانب وظيفة الإشهار القانوني التي مفادها تمكين الغير من الإطلاع والتعرف على المركز القانوني والمالي للتاجروأهم العناصر التي تدخل في نشاطه التجاري. (بلحاج، 2021، صفحة 174)

وفي ذات السياق، أكد المشرع الجزائري على رقمنة المجال التجاري وتطويره، ومثل السجل التجاري محور مركزي انصبت عليه سياسة العصرية على أساس أنه إحدى الآليات الأساسية التي تعمل على تطوير مناخ الأعمال في الجزائر.

وهو ما أدى إلى تسطير برنامج عصري يعتمد على نظامين:

- نظام اتصالات عن بعد (Un système télématique)؛

- نظام تسيير إلكتروني للوثائق (système GED). (حساين، 2016، صفحة 65)

4.3.1. الإطار العام للسجل الإلكتروني والإشهار القانوني للحسابات الاجتماعية

4.3.1.1. طبيعة الالتزام بالسجل التجاري الإلكتروني

يعتبر القيد في السجل التجاري من أهم التزامات التاجر، إذ يعتبر نقطة الإنطلاق بالنسبة لكل نشاط تجاري، سواء بالنسبة للتاجر شخص طبيعي أو شخص معنوي، أما بقية الالتزامات المتمثلة خاصة في مسك المحاسبة ودفع الضرائب وغيرها فهي تأتي لاحقا بعد الشروع في النشاط التجاري.

بالعودة إلى المادة 7 فقرة أولى من المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 5 أبريل 2018، نجد أنها قد نصت على ما يلي: (على التاجر غير الحائزين السجل التجاري المزود بالرمز الإلكتروني "س.ت.إ" طلب تعديل مستخرجات سجلاتهم التجارية لدى فروع المركز الوطني للسجل التجاري المختصة إقليميا بغرض الحصول على الرمز الإلكتروني "س.ت.إ").

وعليه فإن هذه الفقرة قد حددت طبيعة الالتزام بمسك السجل التجاري الإلكتروني بالنسبة للتجار غير الحائزين عليه بأنه عبارة عن تعديل للسجل التجاري.

وفي الأصل فإن تعديل التسجيل في السجل التجاري يتجسد بإدخال بيانات جديدة على تلك التي تم تسجيلها أول مرة عند القيد، حسب ما حدده القانون رقم 04-08 وعادة ما يتم هذا الإجراء بطلب من المعنيين أنفسهم على أنه يمكن إعادة القيد في السجل التجاري من قبيل التعديل الذي تأمر به السلطة المختصة من حين لآخر إذا قدرت في ذلك ضرورة ملحة. (آسيا، 26 فيفري 2019، صفحة 3)

وما يجب الإشارة إليه أنه طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-50 المؤرخ في 23 جانفي 2022 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 05 أبريل 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني فإنه :

- تم تمديد آجال تعديل مستخرجات السجلات التجارية قصد إدراج الرمز الإلكتروني "س ت إ" إلى غاية 30 جوان 2022؛
- كما أنه لا يمكن للإدارات العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية أن تقبل في معاملاتها التجارية بعد إنقضاء هذا الأجل إلا مستخرجات السجلات التجارية الصادرة بواسطة إجراء إلكتروني. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022)

2.1.3.4 الإطار العام لإشهار الحسابات الاجتماعية

يعتبر الإشهار القانوني الإلزامي من بين أهم الآليات المساعدة على بسط الرقابة والإشراف على الشركات التجارية والبنوك والمؤسسات المالية، حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 92-70 الذي يتعلق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL)، إذ تعتبر الحسابات الاجتماعية من بين أهم مكونات هذه النشرة.

- **تعريف إشهار الحسابات الاجتماعية:** يتمثل في إيداع الكشف المالية (حسابات الشركة) مرفوقة بتقرير الجمعية العامة الذي يصادق على هذه الكشف، حيث تتم عملية الإيداع على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C) في أجل أقصاه الأشهر السبعة الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية، بمعنى أن إقفال السنة المالية يكون في (31 ديسمبر) من كل سنة، كما أن إنعقاد الجمعية يكون على أقصى تقدير في الستة أشهر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية (30 جوان)، أما عملية إيداع الكشف المالية (الحسابات الاجتماعية) على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري فيكون خلال الشهر الموالي لمصادقة الجمعية العامة على حسابات الشركة كأقصى أجل، أي ما يوافق تاريخ (31 جويلية) من كل سنة. (أمين، 2016، صفحة 258)

- الأشخاص المعنيون بالإشهار الإجباري للحسابات الإجتماعية

الأشخاص الاعتبارية التي لها صفة التاجر وتخضع للقيود في السجل التجاري ملزمة بإشهار حساباتها الإجتماعية على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري خلال الآجال القانونية المحددة.

غير أن هنالك إستثناءات سيتم عرضها في الجدول أدناه:

الجدول (4): الجهات المعنية وغير المعنية بالإشهار القانوني للحسابات الإجتماعية

الجهات المعنية بالإشهار القانوني	الجهات غير معنية بالإشهار القانوني
- الشركات التجارية: تتمثل في كل من شركات المساهمة، المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التضامن، شركات التوصية؛ - البنوك والمؤسسات المالية، فروع البنوك الأجنبية المقيدة في السجل التجاري.	- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛ - فروع الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر؛ - تجمعات الشركات، المؤسسات العمومية البلدية والولائية؛ - الشركات حديثة التسجيل في السجل التجاري وذلك بالنسبة للسنة الأولى من قيد السجل التجاري.
الشركات المنشأة في إطار أجهزة دعم وتشغيل الشباب ملزمة بالإيداع غير أنها معفاة من دفع الحقوق خلال 3 سنوات الموالية لقيدها في السجل التجاري.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

بوابة المركز الوطني للسجل التجاري

<https://sidjilcom.cnrc.dz>

(2022)

2.3.4. الإصلاحات المتعلقة برقمنة المركز الوطني للسجل التجاري

1.2.3.4 السجل التجاري الرقمي

تم الاتفاق على تنفيذ مشروع السجل التجاري الرقمي ودخل حيز التنفيذ على مستوى الجزائر العاصمة في شهر مارس 2014 بعد أن تم اعداد هذا المشروع من طرف وزارة التجارة والمركز الوطني للسجل التجاري بالتنسيق مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام، وبعد أن تم تعديل المادة 5 من قانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم بقانون 06-13 لتنص المادة 5 مكرر الجديدة منه على امكانية القيد في السجل التجاري إلكترونيا.

بفضل السجل التجاري الرقمي سيصبح للتاجر كشخص طبيعي أو شخص معنوي (شركة) رمز رقمي عوض السجل الورقي يتم التعامل به عبر الأنترنت. (حساين، 2016، صفحة 65)

2.2.3.4 تقديم طلب التسجيل واستعمال تكنولوجيا المعلوماتية

باعتبار القيد في السجل التجاري ذا طابع شخصي يقابل كل طالب للقيد رقم قيد رئيسي واحد. واستعمال التكنولوجيا في هذه المرحلة يظهر من خلال الإستمارة الموجودة على مستوى البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz> في شكل PDF قابلة للتحميل وهي متعددة حسب طبيعة العملية المراد القيام بها. أما تسجيل شخص طبيعي أو شخص معنوي أو

شطب، أو تسجيل تسمية بالنسبة للشخصين، أو تسجيل رهن... كما يظهر من خلال إمكانية طلب موعد عبر الأنترنت. (كريمة، 2018، صفحة 70)

3.2.3.4 الإشهار القانوني بطريقة إلكترونية

في سبيل قيام المركز الوطني للسجل التجاري بوظائفه على أكمل وجه وبأقل جهد ووقت وحماية للثقة والإثمان، أقدم المشرع الجزائري على إستحداث بوابة المعلومات خاصة به التي يطلق عليها اسم " سجل كوم " والتي تستخدم عن طريق الأنترنت، بحيث تعتمد البوابة على لغتين (عربي، فرنسي) مخصصة لنشر المعلومات القانونية حول المؤسسات عبر الأنترنت، توجه المعلومة لكل الهيئات والمهنيين وكذا الجمهور، تقدم الخدمات بصفة مجانية أو عن طريق الإشتراك. (بلحاج، 2021، صفحة 174)

الخدمات المتوفرة على بوابة سجل كوم للجمهور

يوفر المركز الوطني للسجل التجاري من خلال بوابته مجموعة من الخدمات عبر الأنترنت لفائدة المهنيين وهذا من أجل تبسيط الإجراءات وتسهيلها دون عناء التنقل الدائم لمقر المركز المحلي، وتتمثل هذه الخدمات في:

- الإشهارات القانونية؛
- حجز التسميات؛
- الإشتراك في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛
- طلب نسخ من الوثائق (سجل تجاري، عقود...)
- طلب قاعدة المعطيات.
- كما يقترح المركز الوطني للسجل التجاري قائمة خاصة بالبحث ثرية تتوفر على كل المعلومات التي تخص المؤسسات، وهذا لضمان الشفافية والنزاهة، تضم هذه القائمة:
- فهرس خاص بالتجار؛
- مدونة النشاطات الإقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري؛
- ميزانيات المؤسسات (الحسابات الإجتماعية)؛
- النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛
- الأسماء التجارية والقرض التجاري. (بلحاج، 2021، صفحة 175)

5. خاتمة:

اقتصرت الدراسة على عرض تجارب رقمنة بعض الإدارات الجزائرية التي يتعامل معها المحاسب المعتمد بصفة دورية ودائمة.

النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بات اعتماد الإتصال المباشر في علاقة الإدارات العمومية مع مختلف المتعاملين يرهق كلا الطرفين ويتعارض ومتطلبات العصرنة، إلا أن التحول الرقمي والتعامل عن بعد من خلال المنصات الرقمية على غرار تجربة مؤسسة الضمان الإجتماعي، المديرية العامة للضرائب والمركز الوطني للسجل التجاري أضاف قيمة نوعية للخدمات وساهم في تقليل الأرشيف الورقي للوثائق والملفات.

- وجدت مكاتب المحاسبة في الجزائر نفسها بعد دخول الألفية الثانية أمام تحدي مواكبة الرقمنة والذي يعد مكسبا لها؛
- مكاتب المحاسبة في الجزائر تأثرت بالرقمنة من جانب تحسين العمليات وتحديث الخدمات. فالرقمنة في الجزائر ومارفقتها من إصلاحات جاءت لتبسيط العمل بإحداث خدمات رقمية وتبسيط الإجراءات. وألقت بضلالها على مهنة المحاسب المعتمد مآدى إلى تسهيل مهامه وتحسين جودة خدماته إلى جانب إقتصار الوقت، الجهد والتكاليف؛
- تطبيق الرقمنة في الجزائر جعل الخدمة العمومية ترتقي وتتطور والمحاسب المعتمد كبقية مهنيي المحاسبة ومرتفقي مختلف القطاعات كان من بين الجهات التي استفادت من التحول الرقمي للإدارات ما جعل الخدمة العمومية ترتقي وتتطور بما يحسن من سرعة الإستجابة ومستوى الفعالية لدى مكاتب المحاسبة أثناء تأدية مهامها وتقديم خدمات لزيائنها؛
- إدارة الضرائب لا تزال في بداية خطواتها، حيث لم تعرف الخدمات الرقمية فيها سرعة الإنتشار والإستخدام مقارنة بقطاع الضمان الإجتماعي؛
- المركز الوطني للسجل التجاري يشهد تقدما مستمرا من جانب التطور الرقمي؛
- حفظ الوثائق والملفات لازال البعض منها يتم بطريقة يدوية ما يعني عدم التحول الكلي إلى إعتماد أرشيف رقمي يحل محل الأرشيف الوثائقي.
- التعاملات الرقمية في الجزائر لازالت بحاجة لتنظيم قانوني لتأمينها وحماية مختلف المتعاملين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

التوصيات:

- التجربة الرقمية في حد ذاتها تعد أسلوب راقى للعمل إلا أنه وجب توسيع وتطوير الخدمات الرقمية على كافة الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة ؛
- وجب التوسع في توفير البنية التحتية اللازمة لمواكبة التحول الرقمي من تعميم تكنولوجيا الإعلام والإتصال و الربط بالإنترنت لتسهيل العمل وتحسين نوعية الخدمة؛
- عصنة الإدارات من حيث الوسائل التقنية والموارد البشرية وتزويدها بشبكة معلومات واسعة؛
- رقمنة الخدمات على كافة الإدارات وتفعيل جانب الدفع الإلكتروني من خلال تعميم إلزامية التعامل بهذه التقنية على نطاق واسع؛
- من الضروري عصنة مختلف المصالح لدى إدارة الضرائب وتجهيزها بتكنولوجيات وتقنيات حديثة مع التخلي التدريجي على طريقة التسيير التقليدية؛
- من الضروري التوسع في إستعمال التقنيات الحديثة على مستوى إدارة الضرائب خاصة ما تعلق بتعميم نظام التصريح عن بعد على كافة المكلفين بالضريبة مع تعزيز إستخدام نظام الدفع الإلكتروني لتسديد الضرائب والرسوم؛
- إلزامية توفير الحماية لمختلف التعاملات الرقمية من أي تهديدات تمس أمن وسرية المعلومات.

6. قائمة المراجع:

الأطروحات

- حنان عجيلة. (2019). إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية " دراسة ميدانية للمحاسبين المعتمدين بالجنوب الشرقي للجزائر". أطروحة دكتوراه. (جامعة غرداية، المخرر) الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.

المقالات

- إسماعيل نويرة، شيماء العبوبي. (مارس، 2020). أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية). مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 02(العدد 01)، 67.
- أوشان أحمد، بلعزوز بن علي. (جانفي، 2017). الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(العدد 17)، 70-71.
- بركنو نصيرة، ثابتي الحبيب. (جوان، 2019). دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري: حالة الجزائر. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01(العدد 02)، 56.
- بوطيبة فيصل، بوعزة محمد أمين. (جوان، 2016). واقع إشهار الحسابات الاجتماعية في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى الفرع المحلي للسجل التجاري ولاية سعيدة. مجلة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير(العدد 16)، صفحة 258.
- سامية حساين. (جوان، 2016). القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وإنجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر. مجلة إدارة(العدد 44)، 65.
- سهيلة قطاف. (نوفمبر، 2021). الرقمنة في ظل جائحة كوفيد 19 كبديل فعال لتطوير خدمات البنوك: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة برج بوعرييج). مجلة الإجهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10(العدد 03)، 1006.
- عبد السلام عبد اللاوي. (جوان، 2017). أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية في الجزائر. مجلة صوت القانون، الجزء 01(العدد 07)، 63.
- قويدري كمال، رمادلية عبد الله سفيان. (جوان، 2020). تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر : عصرنة الإدارة الضريبية نموذجاً. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14(العدد 02)، 475-476.
- كريم كريمة. (جوان، 2018). إستعمال تكنولوجيا المعلوماتية وعملية القيد في السجل التجاري. مجلة معارف، العدد 24، صفحة 70.
- محمد المهدي الأمير، عبد الرحمان يوسف الخليفة، صلاح علي أحمد محمد. (ديسمبر، 2021). أثر التحول لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04(العدد 02)، 29-30.
- محمودي حسين، غجاتي إلهام. (2020). واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، وكالة سطيف. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06(العدد 01)، 337.

- نصيرة بلحاج. (جوان، 2021). جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية. مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07 (العدد 02)، 174.
- يغني سامية، مديني عثمان، عوادي مصطفى. (جوان، 2021). الخدمة العمومية في ظل تحديات ومتطلبات الجودة: تحليل تجربة مؤسسة الضمان الاجتماعي الفرع الولائي بالوادي. مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04 (العدد 01)، 711-712.

المداخلات

- علال ياسين، يلس آسيا. (26 فيفري 2019). رقمنة السجل التجاري لإرساء بيئة تجارية إلكترونية. ندوة علمية حول: السجل التجاري الإلكتروني بين مقتضيات التجارة الإلكترونية ومتطلبات العصرية، (صفحة 3). جامعة 08 ماي 1945، قلمة.
- رمادلية عبد الله سفيان. (2018). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر: رقمنة الإدارة الضريبية نموذج. المؤتمر العلمي الدولي: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات-آفاق (صفحة 9). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (25 نوفمبر، 2007). العدد 44. صفحة 3.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (11 جويلية، 2010). العدد 42. صفحة 8.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (25 جانفي، 2022). العدد 7. صفحة 5.

مواقع الأنترنت

- موقع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. (2022). تاريخ الاسترداد 20 02، 2022، من <https://teledeclaration.cnas.dz>
- موقع المديرية العامة للضرائب. (2022). تاريخ الاسترداد 10 03، 2022، من <https://mfdgi.gov.dz>
- موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (2022). تاريخ الاسترداد 22 02، 2022، من www.mtess.gov.dz
- المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. (2022). تاريخ الاسترداد 06 03، 2022، من <https://www.onca.dz>
- بوابة المركز الوطني للسجل التجاري. (2022). تاريخ الاسترداد 10 03، 2022، من <https://sidjilcom.cnrc.dz>

7. ملاحق:

قائمة المختصرات:

SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
CNAS	Caisse Nationale des Assurances Sociales	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
CACOBATPH	Caisse Nationale des Congés Payés et du Chomage intempéries des Secteurs du Batiments, des Travaux Publics et de l'Hydraulique	الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء، الري والأشغال العمومية
DAC	Déclaration d'Assietes de Cotisaion	تصريح وعاء الاشتراكات
DAS	Déclaration Annuele des Salaires et Salariés	التصريح السنوي للأجور والعمال
BOAL	Bulletin Officiel des Annonces Légales	النشرة الرسمية للإعلانات القانونية
CNRC	Centre Nationale du Registre de Commerce	المركز الوطني للسجل التجاري